

الحق في التنمية كحق من حقوق المواطنة البيئية

The right to development as a right of environmental citizenship

مقدر نبيل*

مخبر المرافق العمومية والتنمية

جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس، الجزائر

nabil.mekadder@univ-sba.dz

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

شايب صورية

مخبر المرافق العمومية والتنمية

جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس، الجزائر

schaib2001@yahoo.fr

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

- تاريخ الإرسال: 2023/05/23 - تاريخ القبول: 2023/06/15 - تاريخ النشر: 2023/06/18

الملخص: إن جوهر المواطنة البيئية هي حقوق الإنسان البيئية، ومن أبرز هذه الحقوق نجد الحق في التنمية. يعتبر الحق في التنمية من الحقوق الحديثة، من حقوق الإنسان الأساسية، ويعد من حقوق الجيل الثالث لحقوق الإنسان، حيث حظي هذا الحق باهتمام دولي ووطني، وقد تم إقراره في العديد من التشريعات الدولية والوطنية، مما يعزز من ممارسة المواطنة البيئية .

الكلمات المفتاحية: المواطنة البيئية ؛ حقوق الإنسان البيئية ؛ الحق في التنمية ؛ حقوق الجيل الثالث .

Abstract: The environmental human rights are the essence of environmental citizenship, and among the most prominent of these rights, we find the right to development.

The right to development is considered one of the modern basic human rights and part of the third generation of human rights , this right has received international and national attention and has been approved in many international and national legislations, thus enhancing the practice of environmental citizenship .

Keywords: Environmental citizenship ؛ environmental human rights؛ right to development؛ third generation rights.

* المؤلف المرسل: مقدر نبيل

مقدمة:

تعتبر حقوق الإنسان البيئية الأساس الذي تقوم عليه المواطنة البيئية، ذلك أن المواطنة البيئية لا يمكن لها أن تتحقق إلا إذا كان المواطنون على دراية بحقوقهم البيئية كاملة، وبالتالي يسعون لتحقيقها بدلا من التحلي عنها¹ ومن أهم هذه الحقوق البيئية نجد الحق في التنمية .

يعد الحق في التنمية من الحقوق الحديثة، من حقوق الإنسان الأساسية، من الجيل الثالث لحقوق الإنسان " حقوق التضامن "، حيث حظي هذا الحق باهتمام على الصعيد الدولي والوطني، وقد تم إقراره في العديد من التشريعات الدولية والوطنية .

تكمن أهمية الدراسة في إظهار إرتباط الحق في التنمية بالمواطنة البيئية، كما أن حداثة مفهوم كل من الحق في التنمية والمواطنة البيئية، تهم مجموعة واسعة من الأفراد والدول .

ويتطلع هذا البحث إلى مجموعة من الأهداف منها التعريف بالحق في التنمية والتعريف بالمواطنة البيئية، وكذا تحديد أهداف المواطنة البيئية وأسس بناءها، وتبيان الأساس القانوني للحق في التنمية ودوره في ترسيخ مفهوم المواطنة البيئية، لذلك نطرح الإشكالية التالية: ماهي علاقة الحق في التنمية بالمواطنة البيئية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة، وبالإعتماد على المنهج التحليلي الذي يظهر من خلال تحليل النصوص القانونية المنظمة للحق في التنمية، سنقسم دراستنا إلى مبحثين إثنيين:

المبحث الأول: الضبط المفاهيمي والإصطلاحي لمتغيرات الدراسة

المبحث الثاني: الأساس القانوني للحق في التنمية ودوره في ترسيخ مفهوم المواطنة البيئية

المبحث الأول: الضبط المفاهيمي والإصطلاحي لمتغيرات الدراسة

إن الحديث عن مواطن بيئي حقيقي يدفعنا للبحث عن مجموعة الحقوق التي تتصل به والتي يمكنه من خلالها تعزيز قيم المواطنة العامة ومن ثم المواطنة البيئية الخاصة، ومن أهم هذه الحقوق نجد الحق

¹ بشيش يمينه، الخطاب الديني وقيم المواطنة الإيكولوجية، تحليل الخطاب المسجدي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص إتصال بيئي، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2017-2018، ص 60

في التنمية²، وإنطلاقاً من ذلك فإننا سنتناول في المبحث الأول، تعريف مصطلحات الدراسة (المطلب الأول) ثم بيان أهداف المواطنة البيئية وأسس بناءها (المطلب الثاني) .

المطلب الأول: تعريف مصطلحات الدراسة

سنتطرق في المطلب الأول إلى تعريف الحق في التنمية (الفرع الأول) ثم إلى تعريف المواطنة البيئية (الفرع الثاني) .

الفرع الأول: تعريف الحق في التنمية

للحق في التنمية تعريفات عديدة، حيث يرى أورليوس كريستسكو بأنه " يعني خطى التقدم الضرورية لتمتع بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي أعلنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإنفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية".³

ويعرفه " ك. فاساك " بأنه حق موحد يضم عددا من حقوق الإنسان المعترف بها ويعززها من أجل إعطاء قوة دفع فعالة لإقامة نظام إقتصادي دولي جديد.⁴

أما الأستاذ بجاوي، فذهب في تعريفه للحق في التنمية إلى القول " بأنه حق أصيل وغير منازع فيه بالنسبة للدول صاحبة السيادة وعليها أن تفتكه على باقي الدول، فالتنمية حسبها تخص الدول والشعوب أولاً ثم الفرد وليس العكس".⁵

وبالرجوع إلى إعلان الحق في التنمية نجده يعرف الحق في التنمية بأنه: " حق من حقوق الإنسان، غير قابل للتصرف وبمقتضاه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والمساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها أعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية".⁶

² بن داود صوفي، دور الجمعيات الخضراء في تنمية قيم المواطنة البيئية، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، الصادر بالجزائر عن جامعة الوادي، مجلد 02، عدد 06، جوان 2018، ص 150

³ عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب العلاقة والمستجدات القانونية، ط: 02، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، سنة 1994، ص 165

⁴ بديرينة محمد الأمين مصطفى، الحق في التنمية مابين الإعلانات والتطبيقات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، قسم القانون العام، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية: 2009-2010، ص 16

⁵ عامر حياة، العولمة وأثرها على الحق في التنمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم قانونية وإدارية، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية، السنة الجامعية: 2009-2010، ص 58

⁶ بوكميش لعلی، الحق في التنمية كأساس لتنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية الشاملة، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، الصادرة بالجزائر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد: 05، العدد: 11، جوان 2013، ص 82

الفرع الثاني: تعريف المواطنة البيئية

تعددت التعاريف لمفهوم المواطنة البيئية، وذلك نظرا لتعدد وجهات نظر الباحثين، ولذلك سنقوم بتقديم أهمها⁷:

حيث عرفت فاطمة الزهراء سالم المواطنة البيئية بأنها: " مسؤولية الفرد الخلقية نحو البيئة، وذلك عن طريق غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمثل، بما يجعله فردا صالحا وقادرا على المشاركة الفعالة والنشطة في قضايا البيئة ومشكلاتها."⁸

وعرفها مالك غندور بأنها: " ذلك السلوك الذي ينتهجه الفرد، لحماية البيئة المحلية والعالمية ومواردها الطبيعية وصونها من التلوث، مما يعكس معرفة ووعيا بندرة الموارد الطبيعية أحيانا، ومحدودية قدرتها على التجدد، أو إعادة التأهيل الذاتي أحيانا أخرى، وأهمية المحافظة عليها وتنميتها بإستدامة "⁹.

كما عرفها كل من Derek , Bell على أنها: " الإلتزام الشخصي لسكان كوكب الأرض لتعلم المزيد عن البيئة، وحمايتها وإجراء أفعال إيجابية لصالح البيئة بإستمرار، وتشجيع الأفراد والجماعات والمنظمات لتفكير في الحقوق والمسؤولية البيئية ."¹⁰

وعرفت أيضا بأنها " تلك العلاقة القائمة بين المواطن وبيئته المحيطة به، سواءا الطبيعية كالماء، الهواء والأرض، أو البيئة الإصطناعية، وما تسمى أيضا بالوسط المعيشي، أي ما كان للإنسان دخل فيه وما تمنحه هذه العلاقة من حقوق بيئية: كالحق في البيئة السليمة، الحق في التنمية، الحق في الموارد الطبيعية، وفي مقابل ذلك ما تفرضه من إلتزامات وواجبات بيئية، وفي مقدمتها حماية البيئة من كل تهديد: التلوث، إستنزاف الموارد"¹¹

ونجد كذلك تعريف المواطنة البيئية الذي قدمته وزارة البيئة الكندية " المواطنة البيئية هي إلتزام شخصي لمعرفة المزيد عن البيئة وإتخاذ الإجراءات البيئية المسؤولة، المواطنة البيئية تشجع الأفراد

⁷ بوزيدي شهرزاد ولحلوي لحسن، أثر المواطنة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة " دراسة حالة مؤسسة مطاحن عرجون بسكرة "، مجلة التكامل الإقتصادي، الصادرة بالجزائر عن جامعة أحمد درارية، أدرار، المجلد: 08، العدد: 01، مارس 2020، ص 295

⁸ عبد المسيح سمعان عبد المسيح وآخرون، إستخدام برنامج للمسابقات في تنمية بعض أبعاد المواطنة البيئية لدى الشباب بمرکز الشباب، مجلة العلوم البيئية، الصادرة بمصر، عن جامعة عين الشمس، الجزء: 01، المجلد: 42، يونيو 2018، ص 334

⁹ بلعل بنت نبي ياسمين وعمروش الحسين، دور منظمة السلام الأخضر في تفعيل المواطنة البيئية، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد: 02، سنة 2022، ص 360

¹⁰ ساكر هدى و بوعطيط جلال الدين، الأطر المفاهيمية والفكرية للمواطنة البيئية، مجلة الأكاديمية للعلوم النفسية والتربوية والأرطفونيا، الصادرة بالجزائر، المجلد: 01، العدد: 01، السنة: 2021، ص ص 70-71

¹¹ بن قلووش نوال، المواطنة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الأستاذ الباحث لدراسات القانونية والسياسية، الصادرة بالجزائر، عن جامعة المسيلة، مجلد 07، العدد: 01، جوان 2022، ص ص 320-321

والمجتمعات والمنظمات للتفكير في الحقوق البيئية والمسؤوليات التي نتحملها جميعا كمواطنين على كوكب الأرض .

والمواطنة البيئية تعني الإهتمام بالأرض والإهتمام لكندا.¹²

ومما سبق أرى بأن المواطنة البيئية هي وعي المواطن بالقضايا البيئية، المحلية والعالمية وإدراكه بمشكلاتها، وعلمه بكافة حقوقه وواجباته البيئية، مما يدفعه إلى حماية البيئة ومواردها وصونها من التلوث.

المطلب الثاني: أهداف المواطنة البيئية وأسس بناءها

سنتطرق في المطلب الثاني لأهداف المواطنة البيئية (الفرع الأول) ثم إلى أسس بناء المواطنة البيئية (الفرع الثاني)

الفرع الأول: أهداف المواطنة البيئية

تهدف المواطنة البيئية بصفة عامة إلى غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمثل العليا لدى أفراد المجتمع صغارا كانوا أم كبارا، لتساعدتهم في أن يصبحوا أشخاصا صالحين وقادرين على المشاركة الفعالة والنشطة في جميع قضايا البيئة ومشكلاتها.¹³

ومن ثم المساهمة في النهوض بمستوى المعرفة والثقافة البيئية للأفراد لتحفيزهم على المشاركة في إتخاذ القرارات ووضع الحلول المعنية بالشؤون البيئية.¹⁴

1- إكساب المواطنين جميع المهارات اللازمة لمساعدتهم بشكل فعال في الإصلاح البيئي وتحقيق التنمية المستدامة .

2- تحسين السلوك البيئي اليومي للمواطنين، لتعزيز صحة البيئة وحماية البيئة من كافة أشكال التلوث¹⁵

¹² Derk R . Bell , liberal environmental citizenship, environmental politics , vol 14 , no: 02 , april 2005 , p 181 .
¹³ عرابية فضيلة و حامد خالد، آفاق تعزيز أبعاد المواطنة البيئية كآلية لحماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 08، العدد: 01، مارس 2021، ص 65

¹⁴ عليان بوزيان، تفعيل فكرة المواطنة البيئية في السياسات التشريعية، دراسة مقارنة، مجلة القانون الدولي والتنمية، الصادرة بالجزائر عن جامعة ابن باديس مستغانم، مجلد: 02، عدد: 02، سنة: 2018، ص 114

¹⁵ لعريط وفاء وآخرون، المواطنة البيئية كبعد حضاري للحراك السياسي الجزائري، مجلة الفكر القانوني والسياسي، الصادرة بالجزائر عن جامعة عمار ثلجي الأغواط، المجلد: 03، العدد: 02، سنة 2019، ص 83

3- السعي إلى تجنب الأضرار البيئية قبل حدوثها، والمطالبة بإثبات عدم وجود أضرار بعيدة المدى لأنشطة البيئة المقترحة .

4- الإسهام في تحسين مستوى المعرفة والثقافة البيئية العامة للأفراد لتحفيزهم على المشاركة في صنع القرارات ووضع الحلول المتعلقة بالشؤون البيئية والتنمية.¹⁶

5- تبادل الخبرات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية وبين اللجنة الخاصة ببرنامج المواطنة البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة لدول غرب آسيا.¹⁷

الفرع الثاني: أسس بناء المواطنة البيئية

تتمثل أسس بناء المواطنة البيئية، من خلال تحديد الأهداف الرئيسية لتحقيق برامج ومشاريع المواطنة البيئية وهي على النحو الآتي :

1 - تصحيح المفاهيم البيئية السائدة لدى المواطنين وتعديل المعتقدات والأفكار البيئية الخاطئة ومعالجة أساس المشاكل البيئية الناجمة عن غياب مفهوم المواطنة البيئية.¹⁸

2 - تزويد المواطنين بالمهارات والآليات السليمة والمفيدة والصحية التي تساهم في المحافظة الإصلاح البيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

3 - تحسين السلوكيات البيئية الواجب إتباعها في الحياة العامة أثناء التعامل مع البيئة.¹⁹

4 - الإسهام في تحسين مستوى المعرفة والثقافة البيئية العامة للأفراد لتحفيزهم على المشاركة في صنع القرارات ووضع الحلول المتعلقة بالشؤون البيئية والتنمية .

5 - تبادل الخبرات بين المنظمات غير الحكومية وبين اللجنة الخاصة ببرنامج المواطنة الإيكولوجية التابع إلى برنامج الأمم المتحدة لدول غرب آسيا (UNEP)²⁰

¹⁶ ريهام رفعت عبد العال، المواطنة البيئية كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين الشمس، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، الصادرة بمصر عن جامعة عين الشمس، المجلد: 11، العدد: 01، يناير 2018، ص 143

¹⁷ عبد الحميد نبيه نسرين، مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق، د.ط، مركز الإسكندرية للكتاب، الأزاريطة، الإسكندرية، سنة 2008، ص 139

¹⁸ بن عمارة سميرة، المواطنة البيئية دراسة ميدانية وتحليلية لواقع صداقة التلميذ مع البيئة ببعض متوسطات ولاية ورقلة، مجلة الباحث في العلوم

الإنسانية والاجتماعية، الصادرة بالجزائر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد: 12، العدد: 05، سنة 2020، ص 45

¹⁹ أحمد شليبي وآخرون، فعالية إستخدام الإعلام البديل في تنمية المواطنة البيئية لدى مجموعة من الشباب، مجلة العلوم البيئية، الصادرة بمصر

عن جامعة عين الشمس، الجزء: 02، المجلد: 33، يونيو 2016، ص 395

المبحث الثاني: الأساس القانوني للحق في التنمية ودوره في ترسيخ مفهوم المواطنة البيئية

يعتبر الحق في التنمية من الحقوق الحديثة، ويكتسي هذا الحق أساسه القانوني من مختلف التشريعات الدولية والوطنية، وهو ما يعزز ممارسة المواطنة البيئية، وتبعا لذلك فإننا سنتناول في المبحث الثاني، الأساس القانوني للحق في التنمية (المطلب الأول) ثم نتطرق إلى دور الحق في التنمية في ترسيخ مفهوم المواطنة البيئية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الأساس القانوني للحق في التنمية

سنتناول في المطلب الأول، الأساس القانوني للحق في التنمية في إطار التشريعات الدولية (الفرع الأول) ثم نتناول الأساس القانوني للحق في التنمية في إطار التشريعات الداخلية (الفرع الثاني)

الفرع الأول: الأساس القانوني للحق في التنمية في إطار التشريعات الدولية

يأخذنا تناول الأساس القانوني للحق في التنمية على المستوى الدولي إلى مرحلتين مهمتين، حيث أن المرحلة الأولى قبل إصدار إعلان الحق في التنمية سنة 1986 (أولا)، والمرحلة الثانية في الفترة التي تلي هذا الإعلان (ثانيا) وذلك على النحو التالي: ²¹

أولا: الحق في التنمية قبل إصدار إعلان 1986

يرى فقهاء القانون الدولي أن الأساس القانوني للحق في التنمية منصوص عليه في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، والمادة الأولى فقرة 03 وكذلك في نص المادة: 55 من الميثاق. ²²

حيث أننا نلتبس ذلك من خلال إستعراض هذه النصوص القانونية، فبالنسبة للديباجة نجد بعض فقراتها تدل على حق الإنسان في التنمية وهي كما يلي :

" وأن ندفع بالبرقي الإجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية ... "

" وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والإجتماعية لشعوب جميعا . " ²³

²⁰ بلقاسم بن روان، المواطنة الإيكولوجية، الهوية الثقافية، العولمة أي العلاقة ؟، المجلة الجزائرية للإتصال، الصادرة بالجزائر عن جامعة الجزائر 03، المجلد: 14، العدد: 01، سنة 2012، ص ص 83-84

²¹ رجب محمد السيد الكلاوي، الحماية الدستورية لحق الإنسان في التنمية الشاملة المستدامة دراسة مع إشارة خاصة لرؤية مصر والسعودية 2030، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، الصادرة بمصر عن جامعة المنصورة، جزء: 01 ، عدد 69، أغسطس 2019، ص 809

²² بوسهوه نذير وبن حوة أمينة، أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على الحق في التنمية، مجلة المعيار، الصادرة بالجزائر عن جامعة تيسمسيلت، المجلد 12، العدد: 02، ديسمبر 2021، ص 597

كما تنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى إلى مبدأ التعاون الدولي كأحد المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة..، هذا وتؤكد المادة: 55 منه على الدعوة لتهيئة السبل لعلاقات ودية دولية وكذلك لمبدأ تقرير المصير.²⁴

واستمرارا على النهج نفسه جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يعتبر من أهم المواثيق الدولية التي أشارت إلى أحد أسس التنمية وهي الحق في الحياة، حيث نصت المادة الثالثة (03) منه على ما يلي:

" لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه "²⁵

كما أشار في المادة الأولى، على أن جميع الأشخاص متساوين في الحقوق والكرامة، وأنه لا يجوز التمييز لأي سبب، في سبيل التمتع بالحقوق والحريات العامة المنصوص عليها في هذا الإعلان .

وبالنظر إلى أن الإعلان لم يشر صراحة إلى الحق في التنمية، إلا أن ما بينته فقراته ومواده ونصه على المساواة وعدم التمييز كان أساسا قانونيا لتغيرات والتطورات القانونية.²⁶

علاوة على ذلك، فقد أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق الشعوب في تقرير مصيرها ومركزها السياسي، وأنها حرة بالسعي في تحقيق نماءها الإقتصادي والثقافي والإجتماعي وتصرفها الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية.²⁷

كما تبنى العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، الحق في التنمية، حيث نص على أنه:

" يقع على الدولة واجب تشجيع وتحسين ظروف العيش لسكانها، بل يفرض عليها إلزاما بتقديم تقارير دورية للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، حول التدابير التي إتخذتها والإنجازات التي حققتها "²⁸

²³ عبد الرزاق نورالدين، الحق في التنمية في ظل أحكام القانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص حقوق، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة، السنة الجامعية: 2014-2015، ص 59

²⁴ زرارقة عيسى، أثر الندهور البيئي على الحق في التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص القانون البيئي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، السنة الجامعية 2020-2021، ص 51

²⁵ بلفضل محمد، الحق في التنمية، مجلة المعيار، الصادرة بالجزائر عن جامعة تيسمسيلت، مجلد: 03، العدد: 05 السنة 2012، ص 282

²⁶ سجي محمد الفاضلي ومؤيد راضي فاضل، الحق في التنمية البشرية المستدامة، مجلة البحوث القانونية والسياسية، الصادرة بالجزائر عن جامعة طاهر مولاي سعيدة، مجلد: 03 العدد: 16، ص 64

²⁷ عبدالله أبو حميرة إيناس، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، النطاق والصعوبات، مجلة البحوث القانونية الصادرة بليبيا عن جامعة مصراته، المجلد: 2020، عدد: 11، سنة 2020، ص 08

ثانيا: الحق في التنمية بعد إصدار إعلان 1986

بعد ذلك أصدرت الأمم المتحدة إعلان الحق في التنمية، وذلك سنة 1986 وهو الإعلان الذي لم يكن صدوره أمرا سهلا، بسبب إختلاف مواقف الدول حول هذا الموضوع .

حيث إستمرت المناقشات لمدة عشر سنوات وذلك من سنة 1977 إلى سنة 1986 وقد أدت هذه المناقشات إلى صدور قرار الجمعية العامة رقم: 141/128 المؤرخ في 04 ديسمبر 1986²⁹، وهو قرار متوازن يوفق بين مختلف المواقف، حيث أنه يعتبر الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان إلى جانب كونه حقا من حقوق الشعوب.³⁰

إن إعلان الحق في التنمية لسنة 1986 يعد المرجعية القانونية للحق في التنمية، وذلك رغم من أنه غير ملزم قانونا...، فهذا الإعلان وما يحتويه من أحكام مكرسة في العديد من الصكوك الدولية الملزمة ومبادئ تعتبر جزء من القانون الدولي العرفي الملزم، تشكل في مجملها الأساس القانوني للحق في التنمية.³¹

ومنذ إعلان الحق في التنمية الصادر سنة 1986، تالتت المؤتمرات والوثائق الدولية التي أكدت على الحق في التنمية، وفيما يلي عرض لبعض هذه الوثائق:

- المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الصادر في فيينا سنة 1993

- مؤتمر البيئة والتنمية الصادر عن الأمم المتحدة في مدينة ريو دي جانيرو سنة 1996

- إعلان الألفية لسنة 2000³².

²⁸ عوادي فريد، الإعراف الدستوري بالحقوق المستحدثة في الدساتير المغربية (دراسة مقارنة)، مجلة معارف، الصادرة بالجزائر عن جامعة بوية، مجلد: 08، العدد: 15، ديسمبر 2013، ص 177

²⁹ خضري حمزة، فشل التقنين الدولي للحق في التنمية وإقتراح أنموذج جديد، مجلة دراسات وأبحاث، الصادرة عن الجزائر عن جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلد: 11، عدد: 03، جوان 2019، ص 119

³⁰ النويضي عبد العزيز ، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب، مجلة عالم التربية، الصادرة بالمغرب، مجلد: 2004، العدد: 15، ديسمبر 2004، ص 203

³¹ مباركي دليلة و زغيشي مصطفى، إعمال الحق في التنمية لإحلال السلام في مجتمعات ما بعد الصراع، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الصادرة بالجزائر عن جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلد: 05، العدد: 02، جانفي 2018، ص 102

³² نواف موسى مسلم الزيديين، تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على الحق في التنمية العراق وليبيا أنموذجا، مجلة كلية الشريعة والقانون بتقهننا الأشرف، الصادرة بمصر دقهيلة، الجزء: 02، العدد: 23، سنة 2021، ص 1708

الفرع الثاني: الأساس القانوني للحق في التنمية في إطار التشريعات الوطنية

أقر المشرع الدستوري الجزائري الحق في التنمية في شكل ضمني في دستور الجزائر لسنة 2020، وهذا ما نجده في ديباجة هذا الدستور، في الفقرات إحدى عشر و ثمانية عشر وإثنان وعشرون.³³

كما لم يختلف الدستور التونسي هو الآخر عن نظرائه من الدساتير المغاربية الأخرى من جهة إقراره بالحق في التنمية، حيث أقر به المشرع الدستوري التونسي، وجاء إقراره بشكل صريح وواضح وبصورة غير مباشرة وضمنية، كما نص عليه كذلك بصفة خاصة لا عامة.³⁴

أما على الصعيد النظام القانوني المصري، فقد أولى المشرع الدستوري أهمية بالغة بالحق في التنمية، إيماناً منه بأن هذا الحق يجسد الأساس لسائر الحقوق والحريات الواردة في صلبه، وبدونه تصبح هذه الحقوق وتلك الحريات مجرد حبر على ورق.³⁵

المطلب الثاني: دور الحق في التنمية في ترسيخ مفهوم المواطنة البيئية

بالنظر إلى أن الإنسان هو العنصر الأساسي الذي يؤثر على البيئة، وأن حماية البيئة وتحسينها هي قضية مهمة تتعلق ببقاء الإنسان وعلى التنمية، فإن حق الإنسان في التنمية يساهم في ترسيخ مفهوم المواطنة البيئية، وهذا ما يؤكد على وجود علاقة بين البيئة والتنمية وضرورة أن تكون هذه العلاقة وطيدة ومتكاملة من أجل تحقيق التنمية والحفاظ على البيئة وحمايتها.³⁶

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول بأن هناك علاقة وثيقة بين الحق في التنمية والمواطنة البيئية، حيث أن الحق في التنمية يعتبر أساس تقوم عليه المواطنة البيئية .

³³ المرسوم الرئاسي رقم: 20-442، المؤرخ في: 15 جمادى الأولى عام 1442، الموافق ل 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020، ج ر، عدد: 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020، ص ص 5-6

³⁴ عوادي فريد، المرجع السابق، ص 181

³⁵ رجب محمد السيد الكحلوي، المرجع السابق، ص 824

³⁶ هويشات فوزية " دور المجتمع المدني في ترسيخ مفهوم المواطنة البيئية "، الحكامة البيئية وتحديات التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الإقتصاد والقانون الدولي البيئي، تحرير توفيق عطاء الله، ط: 1، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، سبتمبر 2021، ص ص

الحق في التنمية كحق من حقوق المواطنة البيئية

كما أن إقرار الحق في التنمية في النصوص والمواثيق الدولية والوطنية يعزز من ممارسة المواطنة البيئية.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها مايلي :

1- أن جوهر المواطنة البيئية هي حقوق الإنسان البيئية، ومن أهم هذه الحقوق نجد الحق في التنمية، والذي يمكن من خلاله تعزيز قيم المواطنة العامة ومن ثم المواطنة البيئية الخاصة .

2- أن المواطنة البيئية هي وعي المواطن بالقضايا البيئية المحلية والعالمية وإدراكه بمشكلاتها وعلمه بكافة حقوقه وواجباته البيئية، مما يدفعه إلى حماية البيئة ومواردها وصونها من التلوث .

3- الحق في التنمية من الحقوق المستحدثة، ونظرا لأهميته فقد إُعترفت به أغلب الإعلانات والمواثيق الدولية، منها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948، كما تنبأه العهدان المنبثقان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية)، وصولا لإصدار إعلان الحق في التنمية سنة 1986.

4- مر الإعراف بالحق في التنمية بمرحلتين أساسيتين على المستوى الدولي، حيث تمت الإشارة إليه ضمنا في المرحلة التي كانت قبل إصدار إعلان 1986، ثم تم الإعراف به صراحة في مرحلة لاحقة، والتي كانت بعد إصدار إعلان الحق في التنمية سنة 1986.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تقديم التوصيات التالية :

1- ضرورة إصدار صك دولي ملزم، يحتوي على ضمانات إعمال الحق في التنمية .

2- يجب أن تكفل الدول آليات ممارسة كافة حقوق الإنسان على أساس المساوات وعدم التمييز وضمان المشاركة في صنع القرارات، لأن الإعراف بالحق في التنمية في الأنظمة القانونية وحدها هو غير كافي.

3- يجب أن يقترن الحق في التنمية بجزاء في حال إنتهاكه.

4- إن الإنسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية، لدى يجب أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه و صاحب المبادرة.